

ولو نوضا الرجل ثم صلق رأسه أو حيته أو قلم نظيره لم يجب
 إمرار الماء على تلك الأعضاء وقد تقدم ذلك في محله المثل الذي قيل
 من فم النائم فهو ظاهر أو كان محتلا من الفم أو مرتقيا من الجوف
 وذكر في المحيط أنه ان جفا وبقى له أثر في ربح أو لون فهو نجس
 وقال في الملتقط هو ظاهر الا اذا علم انه من الجوف وهو مكسب
 ما في المحيط وهو الاصول واما النجاسة الخفيفة وهي كقول عابده
 كل شيء فانها معتدرة في منع جواز الصلوة بالكثير الفاضل الذي
 يستغنى الطباع السمي او طيبة البتلى به وروى عن ابي جريح انه
 معتدرا بشبهه في شبر هكذا في جميع النسخ والصلوات ان هذه
 الرواية عن ابي جريح لا عن ابي جريح ورواية عن ابي جريح ايضا انه
 معتدرا بذراع في ذراع وروى عن محمد بن يعقوب بالربيع وهو
 مروى عن ابي جريح ايضا وصح في الهداية والكافي لان الربيع اقيم مقام
 الكل في كثير من الاحكام ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربيع
 نقل بعضهم ببيتهم جميع الثوب الذي اصابته تلك النجاسة وقال
 وقال بعضهم ينسب ربح الموضع الذي اصابته ان كان ذلك الموضع
 زبلا

مطلبا نجاسة الخفيفة
 مطلق ربح الثوب

زبلا فربح الزبل هو المعتبر في النعم وان كان دخر بصيا أو كما ذبح
 ذكرا وكان القائلين بهندارا وروى عن ثلث الثوب التي مل
 للبدن كله وقد ربح بعضهم ربيع وهو ثوب تجوز به الصلوة وهو
 ما يستت العورة والقول الاول هو المختار وهو ربيع الثوب المقتا
 صغير كان او كبيرا اما الشرط الثاني فهو الطهارة من
 الانجاس حتى يجمع نجس بفتح الجيم نفس النجاسة وكسرها النجاسة المحكوم
 بنجاسته والاول احصى لكل نجس بالفتح فهو نجس بالكسر
 من غير عكس يجب على المصطفى ان يرد ان يصل قبل السجود
 في الصلوة ان يزيل النجاسة المانعة عن بدنه وثوبه والكمان الذي
 يصلي فيه لقوله تعالى وثيابك فطهر واذا وجب تطهير الثوب
 وجب تطهير البدن والكمان بالاولوية لانها الرمز للصلوة منه
 اذا لا تنفك عنها وقد تنفك عن الثوب اذا لم يوجد وكما تجوز اذا
 لها ان النجاسة الحقيقية بالمال المطلق فكذا تجوز اذا لها بالمال
 المقيد كما في الورد وما في الخيار وما في البطحاء وكل بايع طاهر
 يمكن اذا لها به كالحل ونحوه وكذا تجوز اذا لها بالمال والارباب
 كالزبيب

Copyright © King S... ersity